نضال الشعب

الاثنين 2024/12/16 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (117)

المقاومة والمشروع الوطني الديمقراطي

افتتاحية العدد

تتكرر الأحداث المأساوية في العديد من المحافظات الشمالية، وخصوصا جنين، التي دفعت ثمنا باهظا من دماء أبنائها ومن مقدراتها المادية والبشرية وبنيتها التحتية، وتأثرت غالبية القطاعات الإقتصادية سلبا خصوصا قطاع التجارة والخدمات، مع أبناء شعبنا داخل الخط الأخضر وهي المحافظة والسوق الاقتصادي الأقرب للتسوق نظرا لفارق الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة قياسا لما هو متاح في السوق الإسرائيلي.

وتتعالي بين فترة وأخرى أصوات معروفة اللون والانتماء والتمويل بالدعوة الى مقاومة الاحتلال بشكل استعراضي بالشوارع والساحات العامة، وتتحول هذه المقاومة الى ترويع السكان الأمنيين، والى نشر الذعر بين المواطنين وتهديد السلم الأهلي والمجتمعي جراء حالات القتل التي تقع اثناء التراشق بالنيران أو استخدام الأسلحة بالمناسبات الاجتماعية.

وتضيع بوصلة المقاومة وتتحول لاستهداف المقرات الأمنية ومقر المحافظة، بما في ذلك الاستيلاء على معدات الوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية التي هي اولا وأخيرا ملك الشعب الفلسطيني، ويجري استعراضها بالشوارع بشكل مثير للاستفزاز وهي محملة بشبان ملثمين يحملون اعلاما وشعارات لا تمت لفلسطين وشعبها وقضيتها بصلة، وإنما تؤكد مرجعياتهم لأطراف خارجية، والأخطر من ذلك الأعلام الداعشية التي تصورها وسائل الاعلام الغربية، والإسرائيلية للترويج ان مدينة جنين ومخيمها اصبح ملاذا لداعش او لتنظيمات إرهابية متطرفة لتبرير اقتحام المدينة والمخيم وتدميره على من فيه بذريعة ملاحقة الإرهاب.

ويحظى هذا العدوان الإسرائيلي المبيت بدعم الإدارة الامريكية وأوساط غربية مختلفة بما فيها دول صديقة للشعب الفلسطيني بذريعة مكافحة الإرهاب بينما هو بالواقع يستهدف قبل كل شيء تدمير مقومات صمود شعبنا وقدراته، وسلطته السياسية وكيانه الوطني، وكان الجميع مستهدف لكونه يشكل حاضنة للإرهاب وهي الرواية القابلة للتصديق في الغرب.

نعم المقاومة حق مشروع لكل الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، ويكفل هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة والشرائع الدولية، والثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت في بداياتها عام 1965، وتعمقت بعد نكسة 1967 بالإنطلاقة الثانية وبزوغ فصائل فلسطينية مقاتلة بمشارب فكرية وسياسية متعددة شكلت بمجملها الحركة الوطنية المعاصرة، التي استطاعت بتضحياتها وصمودها ونضالها نقل قضية الشعب الفلسطيني من قضية لاجئين الى قضية سياسية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وبدخول الفصائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، وامتلاكها لقرارها الوطني المستقل استطاعت ان تنتزع حق تمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني.

نعم المقاومة حق مشروع مارسناه بكل قوة وشجاعة دفاعا عن الشعب والثورة في مواجهة الاحتلال، ودائما كنا نختار الاشكال والأساليب النضالية طبقا للظرف الملموس بما يخدم قضيتنا وشعبنا ولم نغلب شكلا نضاليا على آخر إلا بما يخدم نضالنا ويحقق مكاسب سياسية في الساحة الدولية، تكللت بنهاية المطاف بالاعتراف الدولي الواسع بدولة فلسطين، وتمثيلها بالمنظمات الدولية بما فيها المحاكم الدولية التي تلاحق قادة الاحتلال الإسرائيلي.

لكن لم تكن البندقية الفلسطينية في يوم من الأيام برسم الايجار او التوظيف لخدمة أهداف طرف إقليمي، أيا كانت صفته او دوره او مستوى دعمه للشعب الفلسطيني.

ان المهمة المركزية الآن وفي ظل عملية الإبادة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني بقطاع غزة، والتدمير الممنهج بالضفة الغربية والتطهير العرقي لسكانه، مع تصاعد مخططات الضم التي يعلن عنها سيموترتيش بالوكالة عن حكومة نتنياهو تزداد المخاطر والتحديات امام شعبنا، وتنتصب مهمة الحفاظ على منجزات شعبنا الأولوية القصوى وفي مقدمة ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية اول كيانية سياسية فلسطينية على الأرض الفلسطينية.

حماية منجزنا الوطني هي بالتوقف عن العبث بأمنه وأمن المواطن والمساس بحياته وممتلكاته، وعدم تعريض الأمن القومي للخطر بتوفير المبرر والذريعة للاحتلال لتدمير ما تبقى من منجزات شعبنا بالضفة، ومقدراتنا الوطنية وكياننا السياسي.

ان من يريد انقاذ غزة لا يمكن ان يتم عبر تدمير الضفة، بل بالحفاظ على ما هو موجود تحت أيدينا من إمكانيات من أجل اسعاف غزة وإنقاذ شعبنا وتخليصه من كارثة المغامرات التي دفع ثمنها عبر حروب قادة الانقسام، ليس فقط لأنها غير متكافئة، بل ولأنها في غالبية الأحيان خدمة لأجندات ومصالحة إقليمية وأوهام بلعب دور البديل.

إنقاذ شعبنا بغزة يتطلب قبل كل شيء وحدة قوانا ووحدة قرارنا الوطني المستقل، لوقف العدوان أولا، ولفتح المعابر وإغاثة شعبنا المكلوم، وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي بدون قيد او شرط، واليوم التالي لغزة لا ينفصل عن اليوم التالي للضفة تقرره القيادة الشرعية الفلسطينية، عبر حكومتها التي تمارس مهامها في شطري الوطن طبقا للقانون.

نعم سلطة وطنية واحدة، وقانون ونظام واحد، وسلاح شرعي واحد، وغير ذلك هو خارج عن الشرعية الوطنية مهما تلبس من لبوس وحمل اعلاما وشعارات غير فلسطينية.

الوجود الفلسطيني في سوريا بعيداً عن كل التناقضات

بقلم: محمد علوش

عشنا الأسبوع الماضي أحداث لم تكن متوقعة، حيث أفضت التطورات الميدانية والسياسية المتسارعة التي شهدتها سوريا، إلى انهيار كلي للنظام السياسي القائم بعد سيطرة قوى المعارضة والفصائل المسلحة بقيادة «هيئة تحرير الشام» على العاصمة بعد سيطرتها شبه الكاملة على المدن والمحافظات الأخرى. وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه المنطقة حروباً وصراعات، تلقي بظلالها الثقيلة على كافة البلدان والشعوب، ومفتوحة على مختلف الاحتمالات وتنذر بعضها بمخاطر تمتد إلى المستقبل، وإذا كان لا يمكن الزعم أن التغيير الذي حصل في سوريا كان بمعزل عن تدخلات خارجية وأجندات قوى اقليمية وعالمية، فأن ذلك يعني أن سوريا ليست بمأمن بعد، خاصة مع وجود قوى التطرف والإرهاب، واطماع ومصالح دول مجاورة، ومخططات إسرائيل العدوانية والتوسعية والتي كشفت عنها باحتلال المنطقة العازلة وباتت قواتها على مقربة من دمشق وشن غارات على الداخل السوري. لا بد من التأكيد احترام حق الشعب السوري الشقيق في تقرير شؤونه وخياراته الحرّة، وارساء دعائم قوية لنظام حكم ديمقراطي تعددي أساسه المواطنة ودولة القانون والعدالة الاجتماعية، عبر اعتماد نهج الحوار الوطني الشامل وتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن رقم 2254، والتزام كافة القوى والدول باحترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها واستقلالها، وأن تعمل الأطراف الإقليمية والدولية والأمم المتحدة على ضمان ذلك، وأن تلزم اسرائيل باحترام اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1974 ووقف اعتداءاتها المتكررة على سوريا.

إن الوجود الفلسطيني في الساحة السورية يجب أن لا يكون جزءاً من الأحداث المتسارعة، وهذا ما يدعونا للالتزام بسياسة النأي بالنفس والحياد الإيجابي، وعدم تكرار أي من الأخطاء السابقة من قبل بعض الأطراف التي زجت بنفسها لحسابات غبية مع طرف ضد آخر، ومن هنا نرحب بقرار قادة القوى والفصائل الفلسطينية المتواجدة في سوريا، بتشكيل «هيئة العمل الوطني الفلسطيني المشترك»، كمرجعية وطنية فلسطينية موحدة، تعزيزاً لتمثيلنا الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير وعبر السفارة الفلسطينية في دمشق، لحماية الذات الوجودية الفلسطينية في سوريا كقضية وطنية بامتياز، وقطع الطريق على أي جهة تحاول العبث بتلك المعادلة، تحت أي شعار أو ذريعة كانت، فالفصائل الفلسطينية بكافة ألوان طيفها مجددا تقف إلى جانب الشعب السوري الشقيق لتحقيق ارادته الوطنية وحقه بتقرير مصيره، وبناء دولته على كامل التراب السوري، وتعمل بإرادة مبدئية وثابتة من أجل تعزيز أواصر الأخوة بين الشعبين السوري والفلسطيني، والتلاقي في المصير المشترك لمواجهة العدو الواحد ، الذي لم يكف عن ارتكاب جرائمه النكراء ضد شعبنا وأمتنا العربية، حيث يتواصل العدوان الإسرائيلي على سوريا وانتهاك سيادتها الوطنية، وهو ما يكشف حجم العداء، ويؤكد وحدة المصير بين الشعبين الفلسطيني والسوري. نحن على ثقة بقدرة الشعب السوري وقواه الوطنية الحيّة على تجاوز التحديات والنجاح في إنجاز الترتيبات الداخلية والحفاظ على الاستقرار وانتقال السلطة بشكل ديمقراطي وبناء سوريا الجديدة والديمقراطية والتي لن تكون إلّا سنداً لآمال وتطلعات كافة السوريين.

الوجود الفلسطيني في سوريا مؤقت في محطة مؤقتة على طريق العودة، ولطالما كان له رمزيته في كافة محطات النضال الوطني الفلسطيني، والفلسطينيون في سوريا ارتبطوا عضوياً بأشقائهم السوريين، وهو ما مثّل دائماً القضية المركزية التي لا يجب التلاعب، والعبث بها تحت أية شعارات لا تخدم مصلحة شعبنا فمن الأهمية والحكمة أن نحافظ على وجودنا والعلاقات المتينة مع الأشقاء بما يكرس ابعاد المخيمات او الساحة الفلسطينية السورية عن التباينات والأحداث والحرص على الاستقرار وسرعة التعافي لتنهض سوريا بمهمة البناء وترسيخ مكانتها التي تليق بشعبها الذي يستحق الحياة والحرية والديمقراطية، ونضم صوتنا الى جانب كل أحرار سوريا وعيونهم تصبو لسورية المستقبل بأن تكون حرة، وديمقراطية، وأن تكون موحدة أرضاً وشعباً، وتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة تؤسس للعدالة التي ينشدها السوريات والسوريين.

سوريا.. التفاوض على واقع جيوسياسي جديد

بقلم: د. عمر إميل عواد*

تتسارع الدول التي نادت بتغيير النظام في سوريا، لعقد لقاءات إقليمية، واجراء اتصالات دولية كثيفة، تحمل عناوين معلنة، كالحفاظ على وحدة سوريا، والدفع بعملية انتقالية، لكن وعلى الرغم من تقاطع العناوين على أكثر من منصة إقليمية ودولية، إلا أن لا أحد يحمل مشروعاً متكاملاً، يضمن تحقيق وحدة الأرض والمواطنة من جهة، وأسس العملية الانتقالية ومآلات النظام السياسي الجديد من جهة اخرى. إن ما يتم الآن، هي عملية تفاوض تحت عناوين كثيرة، تعبر عن مصالح ومخاوف الدول، التي لا تضمن أياً منها النتائج التي قد تضع ثقلها وفقاً لموازين القوى على الأرض، وحيثما تكثر اللقاءات وغياب منظومة عربية أو إسلامية تستطيع أن تشكل مظلة لعملية الانتقال السلمي، فالأمور آخذة للتعقيد، وحجم التفاؤل بسوريا الجديدة والضخ الإعلامي المرافق له، لا يمكنه تعميت الواقع الجغرافي والسكاني، ومراكز الثقل التي تخيم على طول الخارطة السورية. ان علامات الاختلاف الإقليمية واضحة، فالرابح حتى اللحظة هو التركي والقطري، بتباين مع المنظومة العربية التي ارادت إعادة تأهيل النظام السابق عربياً، ناهيك عن الرابح الأكبر، الإسرائيلي، الذي يتحرك وفقاً لرؤاه، التي لا يعبّر عنها بقدر ما يحاول الآن فرض حقائق استراتيجية كبرى، فضرب القدرات العسكرية، لا يعني فقط الحد من المخاطر الأمنية التي كانت بمثابة التهديد من قبل النظام السابق، أو وصول هذه القدرات لقوى المقاومة، وأهمها حزب الله ايضاً، لكنها أيضا حرمان أي قوة مسيطرة في سوريا، من عوامل هيمنة أو تفوق عسكري على الفاعلين الآخرين، ما يجعل مسألة التحارب الداخلي حاضرة، وضمن موازين عسكرية داخلية.

وحتى لا يتصدر الإفراط في التفاؤل فتكفي الإشارة أن العوامل الإقليمية والدولية غير المتجانسة، انعكست على الأزمة الليبية، ما جعل المرحلة الانتقالية ومخاطر الانقسام تطول حتى اليوم، دون أي أفق سياسي أو ميداني لحسم الخلافات، وبناء ليبيا جديدة أيضاً، فالسيناريوهات التي تنادى الجميع لها لتغيير النظام في سوريا تصطدم الآن بصراع إرادات دولية واقليمية ومحلية أيضاً. وهي ليست هدايا مجانية أو فرط إنسانية أو تحلي بمسؤولية، بقدر ما تعبر عن عمليات تقاسم نفوذ ودرء لمخاطر ستفرضها أكثر السناريوهات مأساوية. سوريا واحدة عنوان للاستحواذ، واللقاء التركي والقطري في دمشق، يأتي في سياق استراتيجية «الصيدة» التي عبر عنها رئيس الوزراء القطري السابق في معرض حديثه عن الأزمة السورية سابقاً، وان تبدلت الوجوه والأدوار لكن العقيدة لم تتبدل، وفائض النشوة الذي نعاصره الآن، يُغفل موضوعات ذات أهمية، كالقضية الكردية، والتواجد الأمريكي والإسرائيلي وأثرهما في تطور الأحداث، فسوريا الواحدة هي مطلب لأطراف تختلف نزعاتها تجاه سوريا الأرض والشعب، فهنالك من يريدها مجالاً حيوياً أمنياً واقتصادياً/ استثمارياً، وتفاوضياً في الإقليم، كالتركي ومن خلفه القطري، الذي يستعد للاستحواذ على ورقة إقليمية جديدة بعد تراجع تأثيرها على ورقة غزة، التي أصبحت عبئاً من جهة، وحالة تصادم كبيرة مع الإسرائيلي من جهة أخرى. أما النزعات الإقليمية الأخرى، فيتضح انها لم تكن تملك التقدير الكامل لما كان يتحضر في سوريا، لذلك تجدها تسعى لترتيب أدوات الضغط السياسي والجغرافي، وأنه بطرق ناعمة حتى اللحظة، لتجنب واقع تقسيمي، سيفتح الباب على مصراعيه لخلق خرائط جديدة، إذا ما اتخذ السناريو التشيكوسلوفاكي من إنذار، للتحارب وعدم الاستقرار والتهديد الأمني من جهة، أو التقسيم الذي سيتجه لخلق دويلات تستند لعصبيات هوياتية، لها امتدادات عابرة للحدود ستؤثر وتتأثر إذا ما تم ضبط هذه النزعات بشكل استباقي. الفيدرالية الجغرافية حاضرة وفقا لخارطة انتشار القوى العسكرية من جهة، ووفقاً لمراكز الثقل السكاني والاجتماعي، التي ستتصاعد تعبيراتها إذا ما استمرّت القيادة الجديدة في إبراز مضمونها السكاني الاكثري والطائفي ، وكلما نزعت الدول الإقليمية والدولية فكرت المواطنة والمساواة عند التشدد في بياناتها المعلنة على ضمان حقوق الأقليات.

قيادي بالحزب الشيوعي الأردني

المنظمة حاضنة الكل الفلسطيني وقرارها المستقل

بقلم: د. فريد إسماعيل

أثبتت الأحداث التي عصفت وتعصف بمنطقتنا منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ وحتى يومنا هذا، أن اعتناق طرف ما لأي فكر خارج الإطار الوطني، دينيا أو غيره، يبعد هذا الطرف عن الأهداف الوطنية الجامعة. كما وأن تلقي جماعة أو فصيل ما دعما ماليا أو عسكريا من أي قوة إقليمية أو دولية يحولها إلى تابعة فاقدة لاستقلاليتها، وهذا ما حصل مع بعض القوى الفلسطينية التي اعتنقت الفكر الإخواني الذي لا يعترف بجغرافيا الأوطان، أو اصبحت جزءا من تحالف أو محور تقوده دولة اقليمية، فأصبحوا تابعين لإرادة هذه الدولة التي لا هم لها سوى مصالحها وتوسعها ونفوذها الجيوسياسي. صحيح أنه يمكن لهذه الأطراف أن تحقق مرحليا إنجازات نتيجة هذا الدعم، لكن على المدى الطويل ومن المنظور الاستراتيجي تكون هذه الجماعات مجرد أدوات، ويكون الوطن والشعب أكبر الخاسرين، فالرهان الوحيد الذي لا يخطئ هو على الشعب وقواه الوطنية، وأي رهان آخر خاسر. لذلك كان قرار القيادة الفلسطينية منذ انطلاقة ثورتنا المعاصرة هو انتزاع منظمة التحرير من النظام العربي والتمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل مهما بلغت التضحيات. وكانت جبهة النضال الشعبي منذ انطلاقتها ولا زالت من رواد المناضلين ليبقى هذا القرار وطنيا فلسطينيا مستقلا، مع بناء أكبر شبكات الدعم العربي والدولي باعتبار القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب واحرار العالم دون تبعية أو ارتهان.

يثبت الوضع القائم اليوم في غزة ولبنان وسوريا صوابية موقف المنظمة والجبهة بالتمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. فالداعمين أصحاب الطموحات الإقليمية والدولية ليسوا سوى مستثمرين في الأزمات، يغادرون حين شعورهم بخسارة أو خطر، مبقيه مأساة شعب ووطن وجماعات تشعر بالخذلان بعد فوات الأوان، وهذا طبيعي، فالتبعية تفرض على التابع الدفاع عن مصالح المستثمر، أما مصلحة التابع فتكون مهمة طالما هي تخدم مصالح المشغل.

قدم شعبنا التضحيات الجسام منذ انطلاقة ثورته دفاعا عن استقلالية قراره، وتعرض للهجمات من كل حدب وصوب، وفقد الآلاف من خيرة أبناءه ودمرت مخيماته وتحمل المستحيل ولم يرضخ.

وبمقارنة بسيطة بين من لم يخضع ومن خضع، فإن منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها وفي مقدمها جبهتنا، عادت بفخر وبهامات مرفوعة إلى أرض الوطن ومعهم الآلاف من أبناء شعبنا. تم تأسيس السلطة الوطنية التي عملت على بناء نظام سياسي يبني الوطن ويحميه. طورت وبنت المدارس ووضعت المناهج الوطنية الحديثة، كما أقامت وعملت على بناء المؤسسات كالمطار والميناء والمستشفيات وغيرها، وحقق شعبنا نوعا من السيادة على أرضه. فلو كانت القيادة الفلسطينية تابعة لأي قوة خارجية لما حققت ما حققته من انجازات والتي فقدنا الكثير منها نتيجة هيمنة القوى الإخوانية على جزء من وطننا، وقبولها الارتهان لقوى ودول خارجية. فتنفيذ أجندات هذه القوى والدول أعطى دولة الاحتلال المبرر لعملية السور الواقي والانتقال إلى القوة العسكرية في إدارة الصراع. وخسر شعبنا ما خسر مع تسارع غير مسبوق في توسيع الاستيطان. كما وأن انقلاب العام ٢٠٠٧ في قطاع غزة لم يكن سوى تنفيذا لأجندة وأوامر قوى خارجية هدفها إسقاط القرار الوطني الفلسطيني المستقل وتحويل القضية الفلسطينية إلى ورقة تخدم مصالحها في توسع نفوذها وتعزيز موقعها الاقليمي وموقفها التفاوضي في عملية إعادة رسم خارطة المنطقة، وحل اشكالياتها العالقة مع القوى صاحبة النفوذ العالمي والاقليمي.

الارتهان للأجندات الخارجية ساهم وبشكل كبير لما وصلنا اليه اليوم، حيث تم توفير الفرص لدولة الاحتلال لارتكاب أبشع المجازر في وطننا، وشن حرب إبادة في غزة لم يعرف التاريخ المعاصر لها مثيلا، وحرب استيطان لا حدود لها في الضفة الغربية. فلقد كانت دولة الاحتلال تدرك أن نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسسات الدولة وانضمام فلسطين إلى المؤسسات والمنظمات الدولية والاممية سيؤدي حتما إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما وأن رفع فلسطين للقضايا في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية ضد أركان النظام الصهيوني منذ العام ٢٠١٥ يشكل تهديدا مباشرا لكيانهم وحاجزا منيعا أمام تنفيذ مخططاتهم في ضم الأراضي وإنهاء الوجود الفلسطيني وتصفية قضيتنا الوطنية. وقد وجدوا بأحداث 7 اكتوبر نافذة لاختراق هذا الحاجز المنيع، وتوقيتا مناسبا لشروع نتنياهو وحكومته الصهيونية الدينية المتطرفة بمحاولة حسم حربه مع الوجود الفلسطيني وبناء شرق اوسطه الجديد.

إن الهدف من استعراض هذه المراحل من تاريخ نضالنا هو محاولة للمقارنة بين ما حققته قوانا صاحبة القرار الوطني المستقل وفي طليعتها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من انجازات وطنية تاريخية، وبين حجم الخسائر والكوارث التي تسبب بها ارتهان البعض لأفكار خارج المفهوم الوطني ولقوى ودول خارجية ذات أجندات وطموحات اقليمية. والمسؤولية في الخسارات لا تقع على عاتق المستثمرين الخارجيين، بل على عاتق من صادر دور الشعب وحقه في بناء نظامه السياسي في إطار سلطته الوطنية تحت عباءة منظمة التحرير.

لقد آن الأوان للأطراف والقوى التي رهنت نفسها، أن تقر بحجم الضرر الهائل الذي لحق بالمنطقة ككل نتيجة ارتباطاتها ورهاناتها الخارجية. فهل تملك حركة حماس البصيرة للإقرار بسوء خياراتها منذ انقلاب غزة وحتى اليوم، وهل هي قادرة على الابتعاد عن المغامرات غير المحسوبة واتخاذ قرار جريء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بتسليم الأمور في غزة للسلطة الوطنية الفلسطينية صاحبة الحق الشرعي والتظلل هي وغيرها لا سيما بعد المستجدات الأخيرة في المنطقة، بعباءة منظمة التحرير الحاضنة للكل الفلسطيني والتي كان قرارها وسيبقى قرارا فلسطينيا وطنيا مستقلا عماده حق العودة وإقامة الدولة والقدس عاصمة.

بخطى هادئة وثابتة.. الصين قريبة من «زعامة العالم»!

بقلم: خليل حمد

لو علمت الولايات المتحدة الأمريكية أنها أيقظت المارد الصيني قبل ستين عاماً، عندما هددت بالسلاح النووي في أكثر من نزاع حينها، من بينها أزمة مضيق تايوان والحرب الكورية، لكانت أعادت حساباتها ربما، لكن الوقت مضى، والسلاح النووي الذي أثار رعب بكين يومها لم يعد هاجساً، بعد خطوات حثيثة بدأتها بكين بقرار من الرئيس حينها ماو تسي تونغ، لامتلاك ترسانة نووية تضاهي ما تمتلكه أربع دول سبقتها في التكنولوجيا النووية، الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي حينها.

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 أجرت الصين أول تجربة نووية تحت اسم «المشروع 596»، بعد 32 شهراً فقط من بدء تجاربها لامتلاك سلاح نووي، واستمرت في تعزيز تلك القدرات حتى اللحظة، لتصل إلى ما يقارب 500 رأس نووي حالياً، وفقاً لتقديرات أمريكية. وستصل وفق التوقعات إلى 1500 رأس عام 2035، ضمن خطة أكبر أمر بها الرئيس الحالي شي جين بينغ لتحديث القوات المسلحة الصينية بشكل كامل بحلول منتصف العقد الرابع من القرن الحالي، من أجل أن تصبح بلاده قوة عسكرية قادرة على «الانتصار في الحروب التي تخوضها» بحلول عام 2049.

سر هذا العام يكمن في أنه يصادف الذكرى المئوية لانتصار الثورة الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ، والتي أنهت أكثر من مئة عام من الهزائم والتحييد والتهميش التي مرت بها الصين منذ العام 1839، ولأجل الذكرى المئوية المنتظرة، يعتقد الرئيس الصيني أن التوازن الاستراتيجي مع قوى العالم يتحقق عبر الأسلحة النووية، ليس بمعنى الرؤوس النووية فقط، بل عبر استخدام التكنولوجيا الذرية في كل التفاصيل العسكرية، فقد كُشف النقاب عن خطط صينية محتملة لبناء أول حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية، أسوة بالولايات المتحدة وفرنسا.

وعلى ما يبدو فإن الصين لا تريد ردعاً نووياً عادياً. الخطوات والمعلومات تكشف أن بكين تريد أن تمتلك قدرات توازي قدرات واشنطن النووية في قطاعات العسكر كافة، بمعنى امتلاك القدرة على إطلاق الصواريخ الباليستية من البر والبحر والجو، محملة برؤوس نووية. هذا فقط ما يرضي العقلية الصينية ويحقق لها التوازي في هذا الملف مع واشنطن. ناهيك عن الاستفادة من التكنولوجيا النووية لتعزيز الردع البحري على حدود تمتد لأكثر من ثمانية عشر ألف كيلومتر، ولطالما كانت هذه الحدود منطلقاً للحروب التي هُزمت فيها الصين على مر التاريخ. في مطلع العام 2023 تم الكشف عن إطلاق الصين غواصة هجومية تعمل بالطاقة النووية ومزودة بنظام دفع نفاث بدلا من المحركات المروحية.

لكن الجانب النووي «الردعي» ليس إلا دليلاً واحداً من عدة أدلة أخرى على توجهات الصين الحثيثة كي تصبح «زعيمة العالم»، فالحرب النووية قد لا تكون خياراً، وبالتالي فإنه على أهمية الردع النووي من المهم للصين أن تمتلك أسلحة مختلفة أخرى تمنحها تفوقاً في أي حرب غير تقليدية قد تندلع على مستوى العالم. يعتقد خبراء غربيون أن الصين امتلكت وجرّبت صواريخ فوق صوتية تجمع بين تلك المنزلقة (التي تظل ضمن الغلاف الجوي للأرض) والمدارية الجزئية (التي تحلق في مدار منخفض قبل أن تتسارع نحو هدفها)، ورغم النفي الصيني لهذه المعلومات، إلا أن الغرب يؤمن بأن التطور العسكري الصيني يسير بوتيرة أسرع من التوقعات.

إلى جانب ذلك، تسير خطوات الصين بتسارع في مجالات مهمَّة أخرى: الأقمار الصناعية العسكرية، التكنولوجيا السيبرانية، الذكاء الاصطناعي، والطائرات المقاتلة. عشية الذكرى الـ 75 لتأسيس القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي، كشفت الصين عن المقاتلة «J-35A». الجيل الخامس من هذه المقاتلات تضاهي وفق تقارير غربية طائرة الشبح الأميركية ، ومهمتها -وفقاً لصحيفة «الشعب» الصينية «-صناعة التفوق الجوي والحفاظ عليه.

كل تلك الخطوات العسكرية الصينية تتم بحزم وهدوء. حزم يظهر جلياً عبر رفض الصين أي تدخلات غربية في بحر الصين الجنوبي، باستخدام لغة أقرب إلى التهديد من أي تحركات عسكرية أمريكية في تلك المنطقة، إضافة إلى تلويح بتصعيد المواجهة مع واشنطن والغرب في ملف تايوان. أما الهدوء فتعتمده الصين في مقاربتها لكثير من القضايا العالمية الأخرى، بدءاً بالموقف من العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، وصولاً إلى ما يجري في منطقتنا العربية من كباشات بدأت في السابع من أكتوبر في غزة، ثم في لبنان ووصلت ذروة غير مسبوقة في الأيام الأخيرة، عبر ما حدث في سورية. ناهيك عن قدرة صينية ملموسة على بناء تحالفات مع روسيا وكوريا الديمقراطية ودول لاتينية، بما يناسب العقلية الصينية في التعاطي مع ملفات العالم.

لم نغفل الحديث عن الجانب الاقتصادي في تفاصيل التقدم الصيني نحو تحقيق «الحلم الصيني» الذي أعلن عنه شي جين بينغ منذ توليه الرئاسة في العام 2013، لكن العالم بأسره يتابع هذا الملف عن كثب، ونسجل في حديثنا عنه بضع نقاط: أنه يتقدم بهدوء لكن بخطى ثابتة، وأنه يحدد سنوية الثورة الصينية موعداً لإنجاز مبادرة «الحزام والطريق»، والتي من شأنها أن تمنح الصين سيادة العالم اقتصادياً، بما يعني إنجاز الركيزة الثانية من ركائز القوة التي تضمن لبكين المرتبة الأولى في العالم لعقود قادمة، وأنه يتم عبر استثمارات صينية تجتاح العالم من آسيا إلى أفريقيا وغيرها، وعبر تكنولوجيا عالية الجودة رخيصة الثمن تضاهي التكنولوجيا الأمريكية. رغم الغموض المقصود والبنّاء والناجح في كثير من الأحيان، تراقب الولايات المتحدة خطوات الصين، وينشر الإعلام الأمريكي ما تريد واشنطن لبكين أن تدرك أنها تعرفه. وربما لهذا شن دونالد ترامب الرئيس الأمريكي العائد إلى البيت الأبيض لولاية ثانية حرباً تجارية وُصفت بالـ «مدمرة» ضد الصين، ومن المؤكد أن طريق بكين للوصول إلى «حلمها» عام 2049 لن يكون معبداً بالورود، لكن الأكيد أن الصين تبدو أكثر قدرة واستعداداً للوصول إلى هدفها، وأنها وضعت لنفسها هامشاً من الزمن بين موعد انتهاء خططها إذا سارت الأمور كما ترغب وبين مئوية قيام جمهورية الصين الشعبية، وهو ما يعطيها وقتاً مهماً لتحقيق طموحاتها، في حين أنه يشكل عامل ضغط على الولايات المتحدة التي يعود إليها رئيس افتعل مشاكل مع كل حلفائه في ولايته السابقة.

وعيد ترامب بالجحيم لن يجلب النعيم

بقلم: عايدة عم علي

اعتاد الكيان الإسرائيلي بعد كل عدوان يشنه أو بعد كل هزيمة تلحق به، الاستعانة بالقوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة لفرض حلول سياسية على الجوار أو في داخل الأراضي المحتلة، بهدف إطالة بقائه ومنع انهياره، ومنع ملاحقته لاسيما بعد مشاهد القتل والتدمير والابادة الجماعية في قطاع غزة وتدمير المنطقة برعاية ودعم امريكي لا محدود. الرئيس الأميركي القادم دونالد ترامب يقول إنه يريد دخول البيت الأبيض في 20 كانون الثاني المقبل ليعالج آثار الحرب الدائرة في المنطقة، بدءا من ايقاف الحرب في لبنان، والإفراج عن الأسرى في غزة، وفرض سلام يعني انتصار إسرائيل وتحقيق أهدافها وينذر بتدفيعنا ثمناً باهظاً وأن يرينا الجحيم، ولا ندري عن أيّ ثمن أغلى مما شاهدناه أو عن أيّ جحيم أكبر مما يجري. التحضير لتسلّم ترامب، دفع الإدارة الديمقراطية الى الهرولة بالتنسيق معه للوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، هذا الاتفاق الذي يعتبر البعض أنّ تفاصيله ما زالت غير معروفة رغم ان خيال المحللين السياسيين ينتج سيناريوهات بعضها يعتبره انتصاراً مؤزّراً للمقاومة، فيما يذهب آخرون باتجاه مغاير. الواضح أن ترامب لم يكن يتوقع بعد ما فرضه من علاقات التطبيع في المنطقة على بعض الأنظمة نتيجتها بعد أربع سنوات، وبخاصة وهو يرى ان الإسرائيلي يستنزف ويتكشف ارتكابه جرائم غير مسبوقة في تاريخ العالم، الذي يندد بالكيان الذي أصبحت جبهته الداخلية تواجه أسوأ أزماتها وهي عوامل لن تجعل طريق ترامب ليس سهلًا في دفاعه عن ما يرغب فيه أو يطلبه هذا الكيان. فلسطين هي الغاية القصوى للكيان، التي يتعرض شعبها وقضيتها الى التصفية فيما عين الاحتلال على لبنان وسورية، وغيرهما ضمن أحلام من الفرات الى النيل. معاناة الشَّعب الفلسطيني وما يتعرض له من إبادة جماعية وتجويع وتطهير عِرقي وتدمير للبنى المدنية الاساسية في جميع أنحاءِ الأرض الفلسطينية المحتلة، يشكل وصمةَ عارٍ في جين المجتمع الدولي لاسيما الدول التي تحمي وتساعد الغاصب، الذي ارتكبت قواته ابادة جماعية على نطاق لم نشهده منذ الحرب العالَمية الثانية خصوصًا وان معظم الخسائرِ الفادحة جاءت في صفوف النساء والأطفال والعاملِين في المجال الإنساني والمجال الصحّي عدا عن الصحفيين في ظل الإفلات من العقاب، والسماح لمرتكبِي هذه الجرائم بالبقاء فوق القانون.

انهم يلاحقون فلسطين في الخارج يريدون قتل حتى الفكرة التي يدافع بها الناس عن غزة، التي يريدون تدميرها والاستيطان على ركامها، فيما عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) الذين قاموا بمداهمة بيت شقيقتين فلسطينيتين أمريكيتين، بسبب شعارات جدارية كتبت على جدران الحرم الجامعي في أثناء التظاهرات المؤيدة لفلسطين.

صنّاع الموت وإرهاب السكان الآمنين يسمون الدفاع عن فلسطين إرهاباً، فالفكرة تكاد تقتلهم، لذا يجتمع ضباط الشرطة وعملاء أف بي آي في وحدة المهام المشتركة للإرهاب المزعوم يداهمون بيوت أنصار فلسطين في أمريكا ويكسرون الأبواب ويفتشون عن الفكرة وأصحابها، ويحاولون سحق الحقيقة ونصرة المقهورين.

الكل يعرف الدعم الأمريكي للاحتلال بات غير مستساغا حتى الإعلام الأمريكي بات يضع على أغلفة مجلاته وعلى صفحاته ما يدين الاحتلال وداعميه ومنها صورة وعنوان «النجاة في غزة»، على غلاف «نيويورك تايمز» والتي جسدت فظائع المأساة في القطاع. وقيامها بوضع صورة طفل فلسطيني مبتور اليدين جراء العدوان الإسرائيلي، في خطوة تسلط الضوء على المجازر الإسرائيلية المتواصلة بحق الفلسطينيين.

الطفل الفلسطيني فقد ذراعيه حاله كحال الكثيرين من أطفال غزة، عندما كانت عائلته تفر من القصف الإسرائيلي، والآن، لا يستطيع أن يفعل الكثير لنفسه مثل الاف تشوهت وجوههم وادمغتهم، وفتل بالأجساد بالأسلحة الذكية وخوارزميات الموت، لكن الفكرة باقية لا تتلف ولا تموت ولا تتبخر وستبقى غزة على قيد الحياة رغم العالم المتآمر بالصمت على الإبادة الجماعية المستمرة في القطاع.

الاحتلال تغرق قواته العسكرية الوحل، ولم يحقق أي إنجاز يذكر، مقراً بأن تكلفة فرض الحكم العسكري على القطاع ستكون عالية التكاليف وباهظة الثمن. وهذا يؤكد ما تحدث به المحلل العسكري الإسرائيلي آفي اشكنازي أنه وفي ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها الحلبة السياسية في «إسرائيل» والعمليات العسكرية التي يخوضها جيش الاحتلال في غزة، فإن ما يحدث يمثل «ذروة غرق جيش الاحتلال في وحل غزة».

اشكنازي في حديثه يقر أن جيش الاحتلال غرق حتى النخاع في مستنقع غزة، وأنهى مهامه العسكرية وباتت قواته تراوح مكانها، وما يترتب على ذلك من تعريض قواته للخطر بين الحين والآخر وأن «إسرائيل» وصلت إلى نقطة اللا عودة وهو ما يفرض على المستوى السياسي أن يتخذ قرار واقعياً

آشكنازي، قال «إذا أراد المستوى السياسي أن يجدد الاستيطان في غزة وإعادة بناء مستوطنات "غوش قطيف" فعليه أن يعد خطة وجدولاً زمنياً، إلا أنه يبدو مرتبكاً ويبث رسائل متناقضة وبأصوات متعددة ومتنوعة» لافتا الى أن المستوى السياسي يتجاهل مقتل وإصابة الجنود بشكل شبه يومي ويحاول أن يقنع الجمهور الإسرائيلي بأنه أمر اعتيادي دون أن يمتلك القدرة على اتخاذ قرار يراوح بانتظار رؤية ما اذا أراد ترامب تحديد خريطة طريق سيجر المنطقة إليها بالضغوط والإكراه لتحقيق الأهداف الأميركية نفسها التي أراد بايدين تحقيقها ولم ينجح، والسؤال الذي يطرحه هذا الوضع هو ببساطة: هل ينجح ترامب فيما فشل فيه خلال أربع سنوات سابقة من ولايته الاولى؟.

مجدلاني: عدم تمكين شعبنا من حقوقه وتقرير مصيره فشل للمجتمع الدولي

اليوم العالمي لحقوق الإنسان: احتفالات دولية تغفل حماية حق الفلسطيني

تقرير - نائل موسى

احتفل المجتمع الدولي وبضمنه الشعب الفلسطيني، في 10 كانون الأول/ديسمبر الجاري، باليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي نظم هذا العام تحت شعار: «حقوقنا، مستقبلنا، الان»، للتذكير بأهمية المساواة والعدالة والكرامة لجميع الناس في أنحاء العالم ولتسليط الضوء على أهمية الحقوق في التصدي للتحديات الدولية.

ويتزامن الاحتفال بذكرى ولادة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ، وللعام الثاني على التوالي مع إبادة جماعية، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يقترفها جيش الاحتلال الإسرائيلي بأوامر علنية مباشرة من القيادة السياسية والعسكرية والأمنية العليا وبدعم امريكي – غربي، ضد الشعب الفلسطيني الخاضع لأبشع واطول احتلال استعماري استيطاني عنصري إسرائيلي مستمر منذ 56 عاما.

كما تحل الذكرى والشعب الفلسطيني تسلب منه ابسط حقوقه الانسانية في الحياة والغذاء والدواء والتعليم والسكن والتنقل والاستقرار والتمتع بموارده، وفي الحرية وتقرير المصير فوق ترابه الوطني، تحت نظر وسمع رعاة حقوق الانسان الذين باتوا يقايضون حقوق الشعوب في اوطانها بمنافع تجنى من أنظمتها.

ويرى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ان الاحتفال بالإعلان يهدف هذا العام إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وحشد العمل في هذا المجال، فيما يسمح لإسرائيل، وهي طرف بالاتفاقية والسلطة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، بإبادة الفلسطينيين والعمل على تهجيرهم قسريا وتعريضهم لانتهاكات سافرة وصدمات جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية شديدة، وتثقل كاهلهم بمخاوف وتحديات، وتشجع إسرائيل على تجاهل الالتزامات الدولية عبر عدم مساءلتها عن أفعالها الرامية إلى ضم الأرض المحتلة وخنق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الموارد وتراجع التنمية في بيئة قسريه تشكل انتهاكا خطيرا لحق الفلسطينيين في الحياة، بأمان وكرامة، وحرمان من الحياة الطبيعية.

وتشير التقارير الأممية والدولية الى ان الحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي أضحت للفلسطيني كفاح يومي، تتراوح بين الم الموت والاسر والجرح، وحسرة وهم يرون ارضهم تصادر، فيما أجدادهم ينتظرون العودة إلى أراضيهم ومنازلهم التي تختفي الآن خلف الجدران؛ ولمنازل التي يجبر أصحابها إلى هدمها بأنفسهم، ومدارسهم التي تتعرض لخطر التدمير فيما الأوامر والتهديدات تقوض بشكل خطير العمل الحيوي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. حيث صنفت إسرائيل 6 منهاك «منظمات إرهابية» دون أدلة.

وتفيد التقارير الأخيرة بتدخل إسرائيل في عمل المحكمة الجنائية الدولية، وبعثة تقصي الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمنظمات الحقوقية الفلسطينية الهامة وهو أمر مقلق للغاية، مشيرة الى وجوب احترام تفويض منظمات الدولية المكلفة بضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك المساءلة عن الانتهاكات ووقف هذا التدخل البغيض.

وخلصت الى ان الانتهاكات المتعمدة لحقوق الفلسطينيين تستدعي إجراء تحقيق عاجل واتخاذ تدابير وقائية وإيجاد حل سياسي دائم يعالج الأسباب الجذرية، ويتماشى ذلك مع الأهداف الأوسع المتمثلة في إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلامة والأمن للجميع.

وقالت الخبيرة الأممية المستقلة فرانشيسكا ألبانيز، إن الأرض الفلسطينية المحتلة تحيط بها دوامة من العنف لا يمكن وقفها، حيث تضيف القصص التي يرويها الشهود «عمقا جديدا للفظائع التي شهدها العالم منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقالت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية ان «وتيرة هذا العنف وشدة انتشاره إلى بقية الأرض المحتلة تؤكد أنه لا يوجد فلسطيني آمن تحت السيطرة الإسرائيلية «، وان إسرائيل تراجعت عن التزاماتها الدولية إلى درجة تستدعي فرض عقوبات».

وأكدت «إن الفظائع التي شاهدها الناس في غزة لا توصف»، وأن الاهتمام بالوضع المتدهور في الضفة بما فيها القدس الشرقية قد انقضى. جراء تزايد القيود والانتهاكات والاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء على أيدي الجنود الإسرائيليين والمستوطنين المسلحين.

وقالت إن «السياسات الإسرائيلية تعرض الوجود الفلسطيني على أرضه للخطر، وانه يجب أن يركز المجتمع الدولي على التداعيات الأكثر ترجيحا، وهو التطهير العرقي للفلسطينيين، وان على الدول أن تفعل كل ما في وسعها لمنعه».

ويوكد الإعلان، ان حقوق الإنسان عالمية غير قابلة للتصرف، وليست منحة من الدول، فهي ملك لجميع الناس في كل مكان، وتتجاوز العرق أو النوع الاجتماعي والجنسية أو المعتقد، وتضمن المساواة والكرامة للجميع. وحقوقا متأصلة مثل الحق في الحياة والحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة.

ولا يمكن سلبها إلا في ظروف محددة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة. كما ان حقوق الإنسان متساوية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، وأنها ليست مجرد أفكار مجردة، بل معايير قابلة للتنفيذ عبر إعلانات ومواثيق وقوانين. مذكره بان جميع الدول صادقت على واحدة على الأقل من اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التسع، بالإضافة إلى أحد

البروتوكولات الاختيارية، ما يعني أن على الدول التزامات وواجبات بموجب القانون الدولي، احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان.

ويعد يوم حقوق الإنسان منصة للتفكر في الإنجازات والكفاح المستمر في هذا المجال. وتركز الذكرى 76 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على قوة هذه الحقوق في الوقاية والحماية والتغيير وخاصة أثناء الأزمات. وقال فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: «إن حقوق الإنسان تتعلق بالناس. إنها تتعلق بكم وبحياتكم: باحتياجاتكم ومتطلباتكم ومخاوفكم، وآمالكم للحاضر والمستقبل».

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، من الواقع الأليم الذي يوجهه العالم إذ تتعرض حقوق الإنسان للهجوم، وقال: «إن أوجه انعدام المساواة تستشري على الصعيد العالمي، والنزاعات تزداد حدة، والقانون الدولي يتم تجاهله، والاستبداد يمضي قدما بينما يتقلص الحيز المدني».

جاء ذلك فيما قدمت دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير، إحصائيات موثقة تكشف أبعاد جريمة الاحتلال وتثبت إن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تمثل انتهاكا صارخا للمعايير القانونية والأخلاقية الدولية، وترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأشارت إلى وجود 60 ألف شهيدا ومفقودا، بينهم 17,712 طفلا و12,136 امرأة، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة (1949) التي تحظر استهداف المدنيين. وأن 1,410 عائلات أُبيدت بالكامل، في جريمة ترتقي إلى الإبادة الجماعية بموجب المادة (2) من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، و2 مليون نازح داخليا، جراء تدمير الاحتلال لـ 86% من البنية التحتية، في خرق للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر الترحيل القسري للسكان. وحرم 785 ألف طالب وطالبة من التعليم، و12,780 طالبا استشهدوا، في انتهاك للبروتوكول الإضافي الأول (1977) الملحق باتفاقيات جنيف، الذي يحظر الهجمات على المنشآت التعليمية.

ولفتت إلى أن الاحتلال منع العلاج عن 12,500 مريض سرطان، و350 ألف مريض مزمن بسبب الحصار المفروض، ما يمثل خرقا للمادة (55) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تفرض التزاماً على القوة المحتلة بضمان الإمدادات الطبية للسكان المدنيين.

ورأت الدائرة ان انتهاك القانون، يتمثل في جرائم حرب من الهجمات العشوائية على المناطق المدنية واستهداف متعمد للمستشفيات والطواقم الطبية، وجرائم ضد الإنسانية تتمثل في الحصار المفروض منذ 17 عاما على القطاع، والترحيل القسري والتجويع، والإبادة الجماعية.

وطالبت دائرة حقوق الإنسان، بتفعيل أدوات العدالة الدولية عبر دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى تسريع تحقيقاتها، وضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتفعيل مسؤوليات الحماية الدولية عبر حث الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف على عقد مؤتمر طارئ لتطبيق المادة (1) التي تلزم الدول بضمان احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، ورفع الحصار فورا الذي يشكل عقوبة جماعية ممنوعة بموجب القانون الدولي، وإرسال بعثات تحقيق دولية. وأكدت أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم، داعية الدول والمؤسسات الدولية إلى القيام بواجبها تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يمثل استمرار معاناته وصمة عار على جبين الإنسانية.

المجلس الوطني، حث العالم على الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني من نير الاحتلال وجرائمه منذ نكبة عام 1948، لتحقيق العدالة، ومحاكمة المجرمين، واحترام القانون الدولي الإنساني، وميثاق جنيف، والمعاهدات التي تحمي الأبرياء والضحايا فتك المحتل، وإرهابه.

ودعا الشعوب الحرة إلى التعبير عن رفضها، والضغط على حكوماتهم، لإنهاء دعمهم لكيان الاحتلال العنصري، وتطبيق القانون الدولي، ومقاطعة الاحتلال سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لإجباره على إيقاف انتهاكاته، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد ضرورة تدخل المجتمع الدولي لمحاسبة الاحتلال، وإنهاء انتهاكاته المستمرة مع التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها تقرير المصير، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

وزارة الخارجية والمغتربين، قالت انه لا ينبغي أن تكون حقوق الإنسان الفلسطيني مستثناة من الحماية الدولية، خاصة وأن هذه الذكرى تتزامن مع مرور 76 عاما على جريمة التطهير العرقي «النكبة» التي تحول فيها الشعب الفلسطيني إلى لاجئ في وطنه والشتات، وأصبح هدفا لمنظومة الاحتلال الاستعمارية.

وأضافت، جرائم واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي واسعة النطاق تطال جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، فقد قتلت قوات الاحتلال منذ 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023، أكثر من 810 فلسطينيا في الضفة بينهم 168 طفلا، واعتقال أكثر من 12 ألف مواطن من الضفة، فيما قفز عدد الاسرى في سجون الاحتلال إلى 10,200، يقبعون في ظروف غير إنسانية.

وأكدت الوزارة أن لا معنى لإحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان وهناك جريمة إبادة ترتكب ضد الشعب الفلسطيني دون أخذ خطوات حقيقة لضمان حمايته وعدم استثنائه من الحماية الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها.

ورأى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني، أن العالم أجمع أمام اختبار حقيقي وجدي بالدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وقال: يحتفل العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ودولة الاحتلال الاسرائيلي ترتكب الجرائم ضد الإنسانية وتمارس التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني، وتسلب حريته وتهديد حقه في الحياة الآمنة، دون مساءلة أو عقاب.

واضاف، الاحتلال يمارس كافة اشكال الانتهاكات والعدوان وحرب الابادة الجماعية ولا يمر يوم على شعبنا دون توثيق انتهاكات بحقه، بالقتل، والاعتقال، والتعذيب، والهدم، وسلب الممتلكات، فالاحتلال ينتهج عقابا جماعيا ويرتكب ابادة جماعية عبر نصب أكثر من 800 حاجز عسكري، إضافة لنحو 150 بوابة حديدية عسكرية تغلق تجمعات سكنية.

وأكد الأمين العام، ان هذه الجرائم، تستدعي من المجتمع الدولي الذي يحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان أن يترجم التزاماته التي جسدها بمصادقته على المواثيق الدولية واتفاقيات حقوق الانسان بأن يعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي واجباره بقوة القانون على وقف جرائمه. واعتبر عدم تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره فشل للمجتمع الدولي في تطبيق مبادئ حقوق الانسان، وعلى العالم حمل مسؤولياته بعدم ترك فلسطين وشعبها تواجه الفاشية الجديدة.

وختم قائلا: الشعب الفلسطيني إذ يشارك شعوب العالم احتفالها فانه يدعو احرار العالم ومحبي الحرية والعدل والسلام حكومات ومؤسسات أن تكثف جهودها وعملها وتطلق في اليوم العالمي لحقوق الانسان شعارها "نحو انهاء الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير"، وأن تحاسب الاحتلال، فلا مكان لمرتكبي جرائم الحرب والفاشية الجديدة بين احرار العالم والمدافعين عن حقوق الانسان.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الفتنة نائمة ملعون موقظها ومسببها

لجنين لمسة وثوب خاص في النضال والتضحية وتقديم قوافل الشهداء، ومثال للوحدة والتآخي، والحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم الاهلي في مرحلة خطرة تمر بها قضية شعبنا اولا، وشلال الدم النازف من رئتي الوطن ثانيا، وقبل هذا وذاك، فإن الانجرار وراء استخدام السلاح بين ابناء الشعب الواحد يشكل فرصة للاحتلال وأعوانه في صب زيت الفتنه على النار المشتعلة، التي دفعت غزة ثمنا باهظا سابقا ما زلنا نعيش تبعاته منذ الانقلاب الأسود، ما يوجب تدخل وطني على قدر المسؤولية وبروح وطنيه خالصة لؤاد وقبر هذه الفتنه في مهدها.

ابناء الأجهزة الأمنية هم درع حامي للوطن، وهم أبناءنا واخواننا الذين دفعوا أيضا وما زالوا الثمن في مقاومة الاحتلال، وفي حفظ الأمن والسلم والاستقرار، ربما يتجاوز البعض منهم حدود عمله بعيدا عن الانضباط الوطني والاخلاقي لكن ذلك الاستثناء لا يعمم ولا يعطي أيا كان حق منح صكوك التخوين والتكفير، فيما سلاح المقاومة يعشق عتمة الليل ويكره وضوح النهار، وفق معادلة توجب صون طهارة هذا السلاح بالبعد الكلي عن مواجهة الاخوة.

تعاني جنين كغيرها من محافظات الوطن من تهميش سببه الاحتلال الإسرائيلي أولا وأداء الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وربما كانت تلك المحافظة الوحيدة التي لم تستثمر فيها السلطة الوطنية بالقدر الكافي، حتى على مستوى الخدمات، والمفارقة ان اغلب قيادات السلطة وفي أعلى سلمها الوظيفي هم من أبناء جنين، وهم الاقدر على فهم طبيعة وتركيبه المحافظة على مستوى العشائر، أن مواجهة الالم بألم اخر في الحالة الفلسطينية لن يأتي بثمار ناضجة ، المطلوب تخفيف الاحتقان وإعادة الأصل باتجاه وضع خطة وطنيه شاملة ليس على المستوى الأمني فقط بل على مستوى التنمية والخدمات إذ أردنا ان نبحث عن جذور عديدة وليس عن جذر واحد نختزله في النطاق الأمني.

الأكيد أن لا أحد يرغب في الفوضى والفلتان الأمني، كما أن حالة من الاحتقان لأسباب عديدة بين الشعب والقيادة، ومن أبرزها عدم الثقة الناجمة عن غياب الانتخابات، واقتصار التجديد على بعض الوجوه الكالحة، مما يتطلب في هذه المرحلة من ضبط النفس، ومعالجة الأمور من زوايا مختلفة تخفف من حالة الاحتقان، وتحصرها في منطقة واحدة،مع الحذر من استمرار المعالجة الأمنية مع أهميتها وضرورتها ، من انفلات الأمور وتدحرجها الى مناطق أخرى .

مرارة الحالة تطرح كثر من الأسئلة والتساؤلات من قبيل، هل من الممكن أن تتوجه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضا الامناء العامون للفصائل، والحكومة الفلسطينية جميعا الى جنين ونابلس وطولكرم، تلتقي بالفعاليات والمؤسسات، تسمع صوت ونبض الشارع، اليس هذا هو الرأي العام الفلسطيني الذي يمثل الحاضنة لقضية شعبنا، اليس هذا الشارع هو من تحمل ومازال عدوان الاحتلال بشكل يومي، اليس هذا النبض الوطني الفلسطيني الذي لا نريده ضحية لبعض وسائل الإعلام، واليس هذه المحافظات دفعت ومازالت تدفع الثمن من حصار وإغلاق.

لقد حان الأوان لمغادرة الحالة وادارة الأزمات الوطنية من وراء المكاتب الفاخرة في العاصمة المؤقتة. إن هذه الخطوة أيضا كفيلة بتوضيح الرؤيا وتسلط الضوء على مختلف التحديات بالكشف سواء الداخلية او تلك التي يفرضها الاحتلال وبما فيها الاستهداف والاستيطان والحواجز التي تقطع اوصال الدولة المنشودة. وعلى قيادة المقاومة التي نكن له كل التقدير والتي بصدقها وانتمائها تواجه وما زالت الاحتلال في الضفة الغربية وتحديدا في شمالها أن تعيد النظر أشكال وأساليب نضالها وتكيفه وفقا للظرف الملموس والشكل الأبرز المقاومة الشعبية بأشكالها المختلفة ، وأن تبقي سلاحها طاهرا كما عهدناه، وأن تجاوز ذلك استثناء او الصاقا بها أن تحاسبه وتتخلى عن العابثين المهددين للسلم الأهلي والمجتمعي، في ساحة مفتوحة للعب والعابثين بها لمصالح وأجندات إقليمية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور